أدلة الصناعة في كتاب
أسرار العربية للأنباري (ت 577 هـ)
تحقيق
محمد حسين شمس الدين

م. م. اسراء صلاح خليل ابراهيم
م. م. عصام محمود كريكش
جامعة الانبار – كلية الآداب
قسم اللغة العربية

المقدمـة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل من آياته اختلاف الألسنة و الألوان، وأفضل الصلاة واتم التسليم على سيد الخلق رسول الله محمد وعلى اله وصحبه أجمعين.

إن من أجل نعم الله على الإنسان أن يمنحه موهبة التفقه في الدين ويدلهُ على مسالك ذلك التفقه ويلهمه الرشد فيما يقول وفيما يفعل، فلقد تعددت الطرق واختلف السبل في الوصول إلى فهم الأحكام التي جاءت بها الشريعة الإسلامية إلا أن معظم تلك الطرق تعود في تفصيلها وبيانها إلى اللغة التي نزل بها كلام الله تعالى، تلك اللغة التي لم نجدلها مثيل في مشارق الأرض ومغاربها، ولا غرو في ذلك، فهي كلامُ الله تعالى جلت قدرته الى الناس كافة، ففهم مقاصدها ومراميها لم يعد مقتصراً على فئة بعينها، بل اتسع ميدانها ليشمل طوائف كثيرةً من ذوي الاختصاصات المختلفة.

لذا فقد اكب اهلها منذ العصور الإسلامية الأولى بها ودراستها دراسة واعية لبيان فصاحتها وبلاغتها، ووضعوا لها قواعد وضوابط يلتزم بها كل من ينضوي تحت لواء هذه اللغة الشريفة.

وكان للانباري في كتابه أسرار العربية اهتماماً كبيراً في الآيات القرآنية من ناحية الاستشهاد بها واختلاف القراءات التي رويت عن القراء من اهل البصرة و الكوفة الى جانب ذلك فقد كان يورد الشاهد القرآني تعضيداً للشاهد الشعري والحديث النبوي الشريف.

فأهمية كتاب (اسرار العربية) تكمن في شرحه وما اضفاه عليه من تفضيل و توضيح وشواهد وآراء استقاها من منابع كثيرة. فكان بحق كتاب عظيم وكبير الفائدة لطلبة العلم.

وقد توزعت مادة البحث على أربعة فصول:.

تناولت في الفصل الأول جانب السماع، ويضم هذا الفصل ثلاثة مباحث:

جاء في المبحث الأول: القرآن الكريم وموقف الانباري من الشواهد القرآنية و أساليبه المتنوعة في استعراض الشاهد، وقسمت موقفه من الشواهد القرآنية فكان اولها: تقديم الآية القرآنية على الشاهد الشعري، وثانيها: تقديم الآية القرآنية على الحديث الشريف: وثالثها: ايراد اكثر من شاهد قرآني في المسألة الواحدة، ورابعها: اختصار الشواهد القرآنية. اما المبحث الثاني الموسوم بالقراءات القرآنية. وكان على تفرعات عدة منها: اولاً: موقف الاستشهاد بها. وثانيها: توجيه القراءات القرآنية. اما المبحث الثالث: فاحتوى على الحديث الشريف. والمبحث الرابع كان في كلام العرب وكان منها الشعر والذي أهتم به كثيراً وأخذ نصيباً وافياً منه. وقد قسمت الشعر إلى استشهاده بشعر الجاهلين وبعدها استشهاده بشعر المخضرمين وبعدها بشعر الاسلاميين، وهذا كان اولها. اما ثانيها فهو ذكر جزء من الشاهد الشعري، وثالثها التوسع في الشاهد الشعري واخيراً ايراد اكثر من شاهد شعري في المسألة الواحدة.

الفصل الثاني: كان خاصاً بالقياس فبعد تعريفه و التكلم عنه قسمته إلى ما كان على القياس، وما كان يقتضيه القياس، وبيان ما هو اقيس، وبيان ما كان على غير القياس، وبيان ما لا يقاس عليه، وآخرها ما لا يجوز القياس عليه وهو الشاذ.

الفصل الثالث: الاجماع، وتناولت فيه تعريف الاجماع وبيانه وقسمته الى ثلاثة نقاط:

أولها:. بيان ما كان على الاتفاق. ثانيها:. ما كان جائزاً بالاتفاق. ثالثها:. ما كان ممتعاً بالاتفاق.

الفصل الرابع: استصحاب الحال.

وانتهت الدراسة بخاتمة احتوت على ابرز النتائج التي توصلت اليها، أعقبها قائمة بمظان الدراسة مرتبة على وفق الترتيب الهجائي.

هذه هي حصيلة جهدي، ولا أدعي لها الكمال، فان الكمال لله وحده، فإن أكن قد اهتديت الى قول الحق في عملي هذا فلله الحمد والمنة، وإن أكن قد شططت أوزلت بي القدم عن الطريق الصحيح بعض الزلل فحسبي أني بذلتُ أقصى الجهد، توخياً للكشف عن الحقيقة، و أملي أن اكون قد وفقت في عملي هذا، واخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أدلة الصناعة عند الانباري
في أسرار العربية

توطئة:

الحمد لله الذي جعل الحمد مفتاحاً لذكره وسببا للمزيد من فضله والحمد لله الأول فلا شئ قبله والأخر فلا شئ بعده والظاهر فلا شئ فوقه والباطن فلا شئ دونه والصلاة و السلام على الرسول الكريم محمد (صلى الله عليه وسلم).

لقد اعتمد اللغويون و النحويون على أدلة أقاموا عليها صرح دراستهم، فكان السماع والقياس و الاجماع و استصحاب الحال عماد هذه الأدلة إذ عليها التعويل في اثبات الأحكام اللغوية والنحوية وظواهرها و استدلالاتها، وإبانة الاصول اللغوية والنحوية للمفردات و التراكيب. لذا سوف أعول على هذه الأدلة عند الانباري في اسرار العربية.

الفصل الأول

السماع

وسماه أبو البركات بن الانباري النقل وحده بقوله: ((الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة الى حد الكثرة، وعلى هذا يخرج ما جاء نشازاً من كلام غير العرب من المولدين وغيرهم، وما جاء شاذا في كلامهم)). [1]

اما السيوطي فقد عرفه قائلاً: ((ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه محمد (صلى الله عليه وسلم) وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافر)). [2]

والانباري ممن اعتدوا بالسماع كثيراً، ويتجلى ذلك من خلال استشهاده المستفيض بالقرآن الكريم وقراءاته، والحديث الشريف، وكلام العرب.

المبحث الأول

القرآن الكريم

لا خلاف في أن القرآن الكريم هو السفر الأعظم الذي ضم بين جنباته كثيراً من الشواهد التي دلت على تعدد الاحكام و اختلاف المعاني، فهو ارقى النصوص اللغوية العربية واسماها طراً واعلاها فصاحة، يقول الزجاج:"... لان القرآن سنة لا تخالف فيه الرواية عن النبي (صلى الله عليه وسلم)... وما فيه فأفصح مما يجوز، فالاتباع فيه أولى..." [3]

لذا علينا ان نقدم خدمة ولو يسيرةً للغة الشاعرة و اللغة الساحرة واللغة الجميلة اللغة العربية التي هي وعاء القرآن والتي تتميز عن سائر اللغات الحية بانها ترتبط بأعظم كتاب في الوجود فبلاغة القرآن لا يعرف اسرارها الا اساطين هذا المضمار و اعاريب القرآن لا يعرف فنونها الا الجهابذة من العلماء، لذا فهو المرجع الرئيس لعلماء العربية ودارسيها في تفسير مفردة، او توجيه معنى، أو تبين صيغة صرفية، او فصاحة لفظة، وبلاغة قول سديد، لان الفاظه، هي لب كلام العرب، وزبدته، وواسطته، وكرائمه، وعليها اعتمد الفقهاء و العلماء في احكامهم وحكمهم.

وادب القرآن لا يعرف آماده الا البصراء من اهل الصنعة و اعني بالأدب هو الأدب الذي يرتبط بنظم القرآن ودقته ورصانته فهو فوق كل الأوصاف التي عهدناها فلا هو بالشعر ولا بالسجع ولا هو بالنثر المرسل لذلك تحير به فصحاء العرب حتى اذا ما سقط في ايديهم آمن الكثير منهم بهذا القرآن لأنهم عجزوا في ان يجدوا له شبهاً في فنونهم التي اعتادوها وبرعوا بصناعتها، لذا فلا عجب ان يهرع النحويون طلباً لدليل سام وابتغاء لحجة بالغة لا ترد.

قال الفراء: ((والكتاب اعرب واقوى في الحجة من الشعر)) [4]

وانتهى الامر الى أن علماء اللغة وأئمتهم قد اتفقت كلمتهم على اختلاف مذاهبهم النحوية على انه الينبوع الصافي، والمعين الذي لا ينضب للشواهد الصحيحة

الفصيحة، وقد اطروه بما يستحقه، وقالوا فيه لما هو أهله. [5] والانباري يولي مسألة الاستشهاد بالقرآن الكريم عناية فائقة، إذ يرى أن الاستعمال القرآني يضفي على اللفظة صحة ويكسبها استقامتها.

وسأقدم بين يدي القارئي الكريم الشواهد التي كانت الجنى المستطاب في هذا البحث من بساتين القرآن الكريم التي اوردها الانباري في كتابه اسرار العربية

أولاً:. تقديم الآية القرآنية على الشاهد الشعري:. [6]

كان الانباري احياناً يقدم الآية القرآنية على البيت الشعري إذا وجد كلاهما في المسألة النحوية ذاتها، ومن امثلة ذلك ما ذكره في مسألة الاسم المقصور [7]، حيث قال: وأما المقصور فهو المختص بألف مفردة في اخره، نحو: الهدى، والهوى، والاخرى، وسمي مقصوراً، لان حركات الاعراب قصرت عنه، أي حُسبت، والقصر: الحبس، ومنه يقال: امرأة مقصورة، وقصيرة، وقصورة ومنه قوله تعالى: ((حورٌ مقصوراتٌ في الخيام)) [8] أي محبوسات، وكذلك قول كثير عزة:. [9]

[الطويل]

وأنت التي حبّبْت كلَّ قصيرةٍ	**إليّ ولم تشعر بذاك القصائر**
عنيتُ قصيرات الحجال ولم أردْ	**قصار الخطا شرُّ النساء البحاتر**

ويروي (ولم تعلم) في موضع (ولم تشعر) و (البهاتر) في موضع (البحاتر)، و (البحاتر) واحد جمع بهترة و (بحترة) هي المرآة القصيرة المجتمعة الخلْق

ومن ذلك ايضاً ما اورده في باب (المفعول له) [10] حين قال: هل يجوز أن يكون المفعول له معرفة ونكرة ؟

قيل: نعم يجوز أن يكون معرفة ونكرة و الدليل على ذلك قوله تعالى ((ومثل الذين ينفقون اموالهم ابتغاء مرضاة الله وتثبيتاً من أنفسهم)) [11] فـ (ابتغاء مرضاة

الله) معرف بالاضافة، و (تثبيتا) نكرة، ومنه ايضاً قول حاتم الطائي:.[12]
[الطويل]

وأغفـرُ عَـوَرْاءَ الكـريم ادخـارهٌ وأعـرض عـن شـتْم اللئـيم تكرٌمـا

فـ(ادخاره) معرف بالاضافة، و(تكرما) نكرة.

ووجدته احياناً يورد الشاهد القرآني تعضيداً لشاهد شعري ومن ذلك ما اورده في قوله:. [13] فإن قيل: لم جاز في جمع (فعْلة) بكسر الفاء وسكون العين كسر العين ‘وفتحها،وسكونها، نحو (سِدرة: سِدرِات وسِدَرات وسدْرات)؟ قيل: أما الكسر فللاتباع، وأما الفتح ففراراً من اجتماع الكسرتين، وأما السكون فللتخفيف، كقولهم في: كَتِفَ: كَتْف) كما ذكرنا في جمع (فَعْلة) والالف والتاء في جميع ذلك كله للقلة عند بعض النحويين، ويحتبون بما روي عن حسان بن ثابت انشد النابغة قصيدته التي يذكرها فيها: [14] [الطويل]

لنـا الجفَنَـاتُ الغرُ يلمعْنَ بالضـحى واسـيافنا يقطـرن مـن نجـدةٍ دمـا

فلم يَرَ فيه اهتزازاً، فعاتبه على ذلك، فقال له النابغة: قد اخطأت في بيت واحد في ثلاثة مواضع، واغضيتُ عنها، ثم جئت تلومني ! فقال له حسان وماتلك المواضع ؟

فقال له:.

الاول: أنك قلت: الجَفَنَات وهي تدل على عدد قليل، ولا فخر لك أن يكون لك في ساحتك ثلاث جفنات أو أربع.

الثاني:. أنك قلت (يلمعن) واللمعة بياض قليل، فليس فيه كبير شأن.

الثالث:. أنك قلت (يقطرن) والقطرة تكون للقليل، فلا يدل ذلك على فرط نجدة، وكان يجب ان تقول: (الجفَان و يَسِلن. وهذا عندي ليس صحيح، لان هذا الجمع

يجيئ للكثرة، كمايجيئ للقلة، قال تعالى: ((وهم في الغرفات آمنون)) [15] المراد به الكثرة لا القلة، والذي يدل على ذلك أنه جمع صحيح فصار بمنزلة قولهم: (الزيدون، والعمرون) وكما أن قولهم: (الزيدون والعمرون) يكون للكثرة والقلة،فكذلك هذا الجمع وأما ما رؤي عن النابغة وحسان فقد كان ابو علي الفارسي يقدح فيه فيحتمل ان يكون النابغة قصد ذكر شيى يدفع عنه ملامة حسان ويعارضها في الحال.

ثانياً:. تقديم الآية القرآنية على الحديث الشريف:.

ان القرآن العظيم هو السفر الأعظم الذي ضم بين جنباته كثيراً من الشواهد التي دلت على تعدد الأحكام واختلاف المعاني لدى الكثير من الباحثين فأخذ الانباري ذلك بعين الاعتبار في توضيح الأحكام النحوية التي أدلى بها في كتابه فأولى القرآن الكريم اهتماماً واسعاً في كلامه حيث نجده قد قدم الآية القرآنية على الحديث الشريف حينما ورد ذكرهما في مسالة (أعراب فعل الأمر)[16] وهي المسألة الوحيدة التي استشهد فيها الانباري بالقرآن والحديث الشريف معاً لذا أعطى القرآن الكريم الأولوية في معرض استدلاله على تبيان رأي الكوفيين في أعراب فعل الأمر، إذ قال: ذهب الكوفيون إلى أنه معرب وأعرابه الجزم، واستدلوا على ذلك من ثلاثة اوجه:.

الوجه الاول:. أنهم قالوا أنما قلنا أنه معرب مجزوم، لان الأصل في: (قُمْ، لتقمْ، واذهب، لتذهبْ). قال تعالى ((فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون)) [17] وروي عن النبي محمد صلى الله عليه وسلم انه قال في بعض مغازيه: (لتأخذوا مصافكم) فدل على ان الأصل في (قُم، لتقم، واذهب، لتذهب) إلا انه لما كثرفي كلامهم وجرى على السنتهم، استثقلوا مجى اللام فيه مع كثرة الاستعمال فيه، فحذفوها مع حرف المضارعة تخفيفا، كما قالوا: أيش والأصل فيه: أي شيء، وكقولهم: ويلْمه، والأصل فيه: ويل امّه، فحذفوا لكثرة الاستعمال وكذلك ههنا.

<u>ثالثا:. أيراد أكثر من شاهد قرآني في المسألة الواحدة:.</u>

ومن ذلك ما ذكره في باب (التثنية والجمع) [18] حين قال: لماذا قيل أن الأصل في الجمع السالم أن يكون لمن يعقل ؟

قيل: تفضيلاً لهم لأنهم المقدمون على سائر المخلوقات بتكريم الله تعالى لهم وتفضيله إياهم قال تعالى ((ولقد كرمنا بني آدم، وحملناهم في البروالبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا)) [19]

فان قيل: من أين جاء هذا الجمع في قوله تعالى: ((فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً او كرهاً قالتا اتينا طائعيين)) [20] ؟

قيل: لانه لما وصفهما بالقول، والقول من صفات من يعقل، اجراها مجرى من يعقل وعلى هذا قوله تعالى: ((إني رأيت احد عشر كوكباً والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين)) [21]

لانه لما وصفها بالسجود وهو من صفات من يعقل، أجراها مجرى من يعقل، فبهذا جمعت جمع من يعقل.

ومن المسائل التي استشهد فيها الانباري بالعديد من الآيات القرآنية ايضاً ما ورد في باب (ظننت واخواتها) [22] في قوله على كم ضرباً تستعمل هذه الأفعال ؟

فذكر انها تستعمل على ثلاثة اوجه:

الاول: تكون بمعنى الظن وهو ترجيح احد الاحتمالين على الأخر.

الثاني: تكون بمعنى اليقين، قال تعالى: ((الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم وأنهم إليه راجعون)) [23]

وقال تعالى: ((فظنوا أنهم مواقعها)) [24]

هذان النوعان من معاني (ظن) يتعديان الى مفعولين.

الثالث: تكون بمعنى التهمة، كقولة تعالى: ((وما هو على الغيب بظنين)) [25]

وهذا النوع يتعدى الى مفعول واحد فقط.

رابعاً:. اختصار الشواهد القرآنية:. [26]

وهو كثير جداً عند الانباري في أسرار العربية فان القسم الكبير من الآيات القرآنية يوردها مختصرة مقتصراً فيها على موضع الشاهد فقط أي انه لم يذكر الآية القرآنية بنصها كاملاً في بعض الأحيان.

ونجد ذلك حينما ذكر الخلاف في العطف على موضع (إن) قبل ذكر الخبر[27] حيث قيل هل يجوز العطف على موضع (إن) قبل ذكر الخبر؟

قيل: اختلف النحويون في ذلك، فذهب اهل البصرة الى أنه لا يجوز ذلك على الإطلاق.

اما الكوفيون فاختلفوا في ذلك، فذهب الكسائي الى أنه يجوز ذلك سواء تبين فيه عمل (إنّ) أولم يتبين نحو:(إنّ زيداً وعمرو قائمان، وإنك وبكر منطلقان) وذهب الفراء الى أنه لا يجوز ذلك الا فيما لم يتبين فيه عمل (إنّ) واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ((إنّ الذين امنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى)) [28] فعطف (الصابئين) على موضع (إن) قبل تمام الخبر وهو قوله: ((من امن بالله واليوم الاخر)).

وكذلك نجد ذلك في الأسماء الموصولة[29]، في قوله، فان قيل: هل يجوز ان تكون الأسماء المفردة صلات ؟

قيل: لا يجوز ذلك، لان أسماء الصلات انما ادخلوها في الكلام توصلاً الى الوصف بالجمل، كما اتو بـ (ذي) توصلا الى الوصف بالاجناس وبـ (أي) توصلاً الى نداء ما فيه الألف واللام، فكما يجوز اضافة (ذو) الى غير الأجناس ولا يأتي بعد (أي) إلا ما فيه الالف واللام فكذلك هنا لا يجوز ان تكون الصلات الا جملاً، ولا يجوز ان تكون مفردة، فأما من قرأ قوله تعالى: ((تماماً على الذي احسن))[30] بالرفع فالتقدير فيه (على الذي هو احسن) فكذلك قوله تعالى: ((مثلاً ما بعوضة))[31] بالرفع فالتقدير (ماهو بعوضة) وكذلك قوله تعالى ((أيهم أشد

على الرحمن عتيا))[32] (أي هو اشد) فحذف المبتدأ في هذه المواضع كلها، وحذف المبتدأ جائز في كلامهم. فالمؤلف اختار من هذه الآيات قسماً منها وأراد بذلك ان يذكر موطن الشاهد فقط فمهمتهُ قائمة على مسألة نحوية وليس على تفسير او سبسب نزول.

وذكر ما لا يغير لفظاً ولا معناً ولا حكماً نحو (ما) في قوله تعالى: ((فبما رحمة من الله لنت لهم**)) [33].**

ونحن نرى المؤلف هنا يذكر الجزء اليسير من الآية لان فيها موطن الشاهد بالرغم من أن الآية فيها ما يسمى بعلم اللغة بـ (المشهد الطويل) أي تجدون أكثر من صورة في الآية لكنه اخذ ما يختص بـ (ما) فقط وهذا هو حال اغلب النحاة.

المبحث الثاني
القراءات القرآنية

القراءات القرآنية هي: اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف او كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما [34]. والقدماء مجمعون على هذا ووافقهم المعاصرون ممن بحثوا في علوم القرآن، فلم يخرجوا عن هذا الحد.

قال الدكتور عبد العليم النجار: فالقراءات هي: الطرق والروايات القرآنية الثابتة بالإسناد، والمتبعه لا المبتدعة في تلاوات القرآن ورسمه، وإذن فالرواية والاسناد جزء معتبر في تعريف القراءات مطلقا، سواء كانت الرواية متواترة او مشهورة او آحاد او شاذة او موضوعة او مدرجة [35].

وقد بين ابن الجزري شروط القراءة الصحيحة في قوله: كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت احد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل انكارها بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء كانت من الأئمة السبعة أم من العشرة أم من غيرهم من الأئمة المقبولين. [36]

ويجوز الاستشهاد بالقراءات القرآنية: متواترها، وآحادها وشاذها، لان ما يسمى شاذاً نازع بالثقة إلى قرائه، محفوف بالرواية من آمامه وورائه ولقلته أو كثيراً منه مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه... وأنه ضارب في صحة الرواية، آخذ من سمت العربية مهلة ميدانية، لئلا يرى مرى ان العدول عنه إنما هو غضب منه، أو تهمة له، ومعاذ الله، وكيف يكون هذا، والرواية تنتمي إلى رسول الله (صلى الله علية وسلم) والله تعالى يقول: ((وما آتاكم الرسول فخذوه)) [37]... فانا نعتقد قوة هذا المسمى شاذاً، وأنه مما امر الله تعالى بتقبله، وأراد منا العمل بموجبه، وانه حبيب اليه، ومرضي من القول لديه [38]

اولاً: موقف الاستشهاد بها:.

لقد استشهد الانباري بالقراءات القرآنية وعول عليها في بعض المواطن ومنها ما جاء باب (علم ما الكلم)[39] وهو يتحدث عن الترخيم نحو: ياحارِ، يامالِ، في حارث ومالك وقد قرأ بعض السلف ((ونادوا يامالِ ليقضِ علينا ربك))[40] أي (يامالك) وقوله (يامالك) قرأت بالترخيم (يامال).[41]

ومنها ما ورد في باب (ظن واخواتها)[42] من ان (ظن) تأتي بمعنى التهمة أي (الظن) واستدل بقوله تعالى: ((وما هو على الغيب بضنين))[43].

قرأ عامة قراء المدينة واهل الكوفة بالضاد (ضنين) وقرأ بعض الكوفيين بالضاء (ظنين) [44].

وذكر في الاسماء الصلات [45]، انه لا يأتي بعد (أي) إلا ما فيه الالف واللام فكذلك لا يجوز أن تكون الصلاة الا جملاً، ولا يجوز أن تكون مفردة، فأما من قرأ: ((تماماً على الذي احسنُ)) [46] بالرفع فالتقدير فيه (على الذي هو أحسن) قراءة النصب (احسنَ) وقرأت بالنصب وهي قراءة حفص عن عاصم وقراءة الرفع (احسن ٓ) قرأ بها يحيى بن يعمر وابن ابي اسحاق [47].

وقراءة الاسناد الى الواو (أحسنوا) وهي قراءة ابن مسعود (رضي الله عنه)[48].

ولا اريد الاطالة في موضوع الاسماء الصلات لانه قد تم ذكر تفصيلاته آنفاً في تعدد الشواهد القرآنية.

ثانياً:. توجيه القراءات القرآنية:.

نرى الأنباري في هذا الشاهد يوجه القراءة عليه أي يرجح قراءته حتى إنه كتبها كما وجهها ومعللاً بنفس الوقت التعليل النحوي.

ومن ذلك قوله في باب (ما يجر في الاستثناء) [49] في (حاشا) وذكر الخلاف النحوي في ذلك فذهب سيبويه ومن تبعه من البصريين الى انه حرف جر وليس بفعل والدليل على ذلك أنه لو كان فعلاً لجاز دخول (ما) عليه كما تدخل على الافعال فيقال (ما حاشا زيداً)، كما يقال (ما خلا زيداً) فلما لم يقل دل

على أنه ليس يفعل فوجب ان يكون حرفاً. وذهب الكوفييون الى أنه فعل ووافقهم أبو العباس المبرد من البصريين، واستدلوا على ذلك بأوجه عدة ونذكر منها: إنه يدخله الحذف، والحذف إنما يكون في الفعل لا في الحرف ألا ترى أنهم قالوا في (حاشا لله)، (حاش لله) [50] وبهذا قرأ أكثر القراء في سورة يوسف اية احدى وثلاثون بإسقاط الألف في قوله تعالى: ((حاشَ لله ما هذا بشراً))، وقوله: ((حاش لله ما علمنا عليه من سوء)). وقد قرأت (حاشَ) بفتح الشين وحذف الياء وهي قراءة عامة الكوفيين، وقراءت (حاشي) باثبات الياء وهي قراءة بعض البصريين، وقرأت (حاشا) بالالف وهي قراءة ابن مسعود (رضي الله عنه) وقرأت (حاشْ) بتسكين الشين وحذف الالف خشيت ان يجمع بين ساكنين وذكر عن ابن مسعود (رضي الله عنه) أنه كان يقرأبها. [51]

المبحث الثالث

الحديث الشريف

إن الحديث النبوي مصدر ثري من مصادر الدراسات النحوية و اللغوية في العربية، لأنه ينطوي على مادة لغوية ذات شأن جليل غنية بالفصاحة والبلاغة، أوليس هو بكلام سيد المرسلين ؟ !

وقد عرض لمسألة استشهاد النحاة واللغويين بالحديث الشريف باحثون كثيرون ولا سيما الدكتور محمد ضاري حمادي، إذ تناول بالدراسة المستفيضة وقدم لنا كتاب يعد من الكتب الجليلة من مضمار قيمة الحديث الشريف وأثره في الدراسات اللغوية هو: الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات النحوية واللغوية. وكان الانباري ممن يعول على الحديث الشريف في جزء من مباحثه النحوية اذ تناول الاستشهاد بالحديث الشريف في ثلاثة مواضع في كتابة اسرار العربية. [52]

فنذكر ما جاء في باب (الاعراب والبناء)[53] حين قال، لم ُسمي الاعراب اعراباً والبناء بناءً ؟

قيل: اما الاعراب ففيه اوجه عدة ونذكر منها: ان يكون سمي بذلك لانه يبين المعاني، مأخود من قولهم: أعراب الرجل عن حجته إذا بينها، ومنه قوله (صلى الله عليه وسلم)[54]: ((الثّيبُ تُعْربُ عن نفسها)) أي تبين وتوضع.

واستشهد بالحديث الشريف ايضاً في باب (الاغراء) [55] حين قال: لمَ أقيم بعض الظروف والحروف مقام الفعل ؟

قيل: طلباً للتخفيف.

فان قيل: لِم كثر في (عليك وعندك ودونك) ؟

قيل: لان الفعل إنما يضمر إذا كان عليه دليل من مشاهدة حال أو غير ذلك

فأن قيل: فلم ُخصّ به المخاطب دون الغائب والتكلم ؟

قيل: لأن المخاطب يقع الامر له بالفعل من غير لام الأمر، نحو (قم،واذهب) فلا يفتقر الى لام الأمر، وأما الغائب والمتكلم فلا يقع الامر لهما إلا باللام، نحو (

ليقم زيد، ولأقم معه) فيفتقر إلى لام الامر، فلما إقاموها مقام الفعل، كرهوا أن يستعملوها للغائب والمتكلم،لأنها تصير قائمة مقام شيئين، اللام والفعل، ولم يكرهوا ذلك في المخاطب لانها تقوم مقام شيى واحد وهو الفعل، وأما قوله عليه السلام: ((ومن لم يستطع منكم الباء فعليه بالصوم، فإنه له وجاءُ))[56] فإنما جاء لان من كان بحضرته يستدل بأمره للغائب على آنه داخل في حكمه، وأما قول بعض العرب (عليه رجلاً ليْسَني) فلا يقاس عليه لانه كالمثل.

المبحث الرابع

كلام العرب

يقصد به كلام من تحصل الثقة بفصاحته – نظماً ونثراً – قبل بعثة الرسول (صلى الله عليه وسلم) وفي زمنه حتى فساد الألسنة وفشوا اللحن بكثرة المولدين. [57]

لذا نجد ان الامر استقر على الاستشهاد وبكلام الجاهلين والمخضرمين والاسلاميين، وعدم الاستشهاد بالمولدين نظماً ونثراً [58].

الشعر:.

لقد كانت عناية علماء العربية بالشعر عناية بالغة اذ اتخذوها مادة يحتجون بها في دراساتهم النحوية و اللغوية لانه: ديوان العرب، وبه حفظت الانساب وعرفت المأثر ومنه تعلمت اللغة وهو حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله – جل ثناؤه، وغريب حديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وحديث صحابته والتابعين. [59]

إذا ليس غريباً ان آوى إليه المتأدبون، والفقهاء، وعلماء الشريعة، ودارسوا لغة العرب، مستعينين به على تفسير مفردة او تبيين ما غمض من دلالة نحوية، او تقرير حكم نحوي، او تبين الاصول النحوية لبعض المفردات.

وقد اكثر الانباري من الاستشهاد بالشعر في مصنفاته ولا سيما اسرار العربية ويمكن اجمال موقفه من الشواهد الشعرية فيما يأتي:.

أ- استشهاده بشعر الجاهلين:. [60]

ومن امثلة ذلك ما اورده الانباري في باب (الاعراب والبناء) [61] في قوله: لمَ سمي الاعراب اعراباً والبناء بناءً ؟

قيل أما الإعراب ففيه عدة اوجه، أن يكون سمي بذلك لانه يبين المعاني مأخوذ من قولهم إعراب الرجل عن حجته، اذا بينها ومنه قوله عليه الصلاة والسلام (الثيب تُعرب عن نفسها) [62] أي تبين وتوضح ومن ذلك قول الكميت بن زيد الاسدي:- [63] [الطويل]

وجدنا لكم في آل حاميم آية تأوّلها من تقيّ ومُعْرِبُ

ونجد الشعر الجاهلي كثير عند الانباري ومنه ما ذكره في باب (الترخيم)[64] ايضاً في قوله: هل يجوز ترخيم المضاف اليه ؟

قيل: اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون الى أنه لا يجوز ترخيمه لان الترخيم إنما يكون فيما يؤثر النداء فيه بـ (يا) والمضاف اليه لم يؤثر فيه النداء بـ (يا) فكذلك لا يجوز ترخيمه وذهب الكوفيون الى أنه يجوز ترخيمه و احتجوا بقول زهير بن ابي سلمى:- [الطويل]

خذوا حظكم يا آل عِكْرِمَ واحفظوا أواصرناَ والرحْم ٗ بالغيب تذكرُ

أراد (يا آل عكرمة) فحذف التاء للترخيم.

ومن امثلة ما اورده من الشعر الجاهلي حديثه عن (نعم وبئس) [66] هل هما اسمان أم فعلان ؟

قيل اختلف النحويون في ذلك، فذهب البصريون الى انهما فعلان في حين اصر الكوفيون على انهما اسمان، واستدلو على ذلك بعدة اوجه، ومن تلك الادلة قولهم أنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا: نعيم الرجل زيد، وليس في امثلة الافعال شيى على وزن (فعِيل) فدل على صحة قولنا.

وقد رد الانباري قولهم هذا لانه وان كان قد جاء عن العرب انهم قالوا: نعيم الرجل زيد، فنقول انها رواية شاذة تفرد بها ٗقطرب ولئن صحت فليس فيها حجة

لان هذه الياء نشأت عن اشباع الكسرة، لان الاصل في: نعْمَ: نَعِمَ بفتح النون وكسر العين واشبعت الكسرة فنشأت الياء، وهذا كثير في كلامهم، كقول امرى القيس:- [67] [الطويل]

كــأني بفتخــاء الجنــاحين لَقــوةٍ على عجلٍ مني أطأًطئُ شيما لي

وكذلك قول قيس بن زهير:. [68] [الوافر]

ألــم يأتيــكَ والانبــاء تنمــي بمــا لاقــتً لبــون بنــي زيــادِ

وغير ذلك كثير جداً لا يمكن حصره.

ب- استشهاده بشعر المخضرمين:.

ومن ذلك ما ذكره في باب (نعم، بئس)[69] عندما ذكر الخلاف بين الكوفيون و البصريين وذكر رأي الكوفيين القائلين بأنهما اسمان واستدلوا بعدة أوجه ومنها انهم قالوا الدليل على انهما اسمان دخول حرف الجر عليهما وحرف الجر يختص بالأسماء كقول حسان بن ثابت: [70] [الطويل]

الســت بــنعْمَ الجــار يؤلــفُ بيتــهُ أخــا قلَـةٍ آو ُمعْدِمَ المـال مصرما

ومنها ما ذكره في باب (جمع التكسير) [71] على جمع (فرخ: أفراخ) وجمعها على وجهين: احدهما: انهم حملوه على معنى (طير) فكما قالوا في جمع (طير: اطيار) فكذلك قالوا في جمع (فرخ: أفراخ) لانه في معناه.

الثاني: أن فيه (الراء) وهو حرف تكرير فينزل التكرير فيها بمنزلة الحركة فصار بمنزله (فَعَلَ) بفتح العين، فجمع على (أفعال) كـ (جيل: أجيال) و(جمل: أجمال) وكقول الحطيئة:- (72) [البسيط]

مــاذا تقــول لأفــراخٍ بــذي مــرخٍ زغْب الحواصـل لا مـاء ولا شـجر
القيـتَ كاسـبهم فـي قعـر مظلمـةٍ فـاغفر عليـك سـلام الله يـاعمر

ج- استشهاده بشعر الاسلاميين: (73)

ومن هذا ما ذكره في باب (ما) في قوله (74): لماذا بطل عمل (ما) اذا فصلت بينها وبين اسمها وخبرها بـ (ان) الخفيفة ؟

قيل لان (ما) ضعيفة في العمل، لأنها إنما عملت لأنها أشبهت فعلاً لا يتصرف شبهاً ضعيفاً من جهة المعنى، فلما كان عملها ضعيفاً بطل عملها مع الفصل ولهذا المعنى يبطل عملها أيضاً اذا تقدم الخبر على الاسم نحو (ما قائم زيدُ) لضعفها في العمل فألزمت طريقة واحدة، وأما قول الفرزدق:(75) [البسيط]

فأصـبحوا قـد أعـادَ الله نعمـتهم اذ هـم قـريشُ وإذمـا مـثلهم بشـرُ

فمن النحويين من قال: هو منصوب على الحال، لان التقدير فيه (وإذ ما بشر مثلهم) فلما قدم (مثلهم) الذي هو صفة النكرة انتصب على الحال.
وذكر في باب (حتى) على كم وجه تستعمل (حتى) (76) ؟
فذكر اوجهاً عدة ومنها: أن يكون حرف ابتداء كـ (أما) نحو: (ضرب القوم حتى زيد ضارب)، و (ذهبوا حتى عمر ذاهب)
وقول جرير بن عطية:- (77) [الطويل]

فمـا زالـت القتلـى تمـجُ دماءهـا بدجلـة حتـى مـاءُ دجلـة أشْـكلُ

(الاشكل) هو ما فيه بياض وحمرة مختلطان.

- طريقته في إيراد الشواهد الشعرية:.

أولاً:. ذكره جزءاً من الشاهد الشعري:- (78)

وهذا نجده في باب (حبذا) (79) حيث قال: ما الاصل في (حبذا)؟

قيل: الاصل في (حبذا: حبب ذا) وحين اجتمع حرفان متحركان من جنس واحد استثقلوا اجتماعهما متحركين، فحذفوا حركة الحرف الاول، وادغموه في الثاني، فصار: حبّ، وركبوه مع ذا فصار بمنزلة كلمة واحدة، ومعناها المدح، وتقريب الممدوح من القلب.

قيل فلم قلتم إن الأصل: (حَببَ: على فعل، دون فَعَل وفعل)؟

قيل: لوجهين:.

الاول: أن اسم الفاعل منه حبيب، على وزن: فعيل، وفعيل أكثر ما يجي في ما فعله: فَعل،نحو: شرف فهو شريف وظرف فهو ظريف ولطف فهو لطيف.

الثاني:. أنه قد حكي عن بعض العرب أنه نقل الضمة من الباء الى الحاء كما قال الشاعر:- (80) **[الطويل]**

وحُبّ بها مقتولة حين تقْتل

فدل على أن أصلة: فعل.

وايضاً ما جاء في باب (التمييز) (81) حيث قيل لم وجب ان يكون التمييز نكرة ؟

قيل: لانه يبين ما قبله، كما إن الحال يبين ما قبله ولما أشبه الحال وجب أن يكون نكرة كما ان الحال نكرة.

فأما قول الشاعر:. [82] **(الوافر)**

أجب الظهر ليس له سنامُ

بنصب (الظهر) والصحيح أنه منصوب على التشبيه بالمفعول كـ (الضارب الرجل).

ومن المواضع الاخرى التي اورد الانباري فيها جزءاً من البيت الشعري باب (حروف الجر)[83] **حين تحدث عن معاني (من) حيث قال لـ (من) معاني مختلفة وهي: ابتداء الغاية، والتبعيض، ولتبين الجنس، وتكون زائدة في النفي ايضاً كقوله تعالى ((ما لكم من إلهٍ غيرهُ))** [84] **ومن ذلك ايضا قول الشاعر:.** [85] **[البسيط]**

ومـا بالربـع من أحـد

ثالثاً:. التوسع في الشاهد الشعري:. [86]

وقد أورد المؤلف شواهد عديدة منها ما ذكره في باب (الحال) [87] **في قوله: اذا قال قائل ما الحال ؟**

قيل هيئة الفاعل والمفعول، ألا ترى أنك قلت (جاءني زيد راكباً) كان الركوب هيئة زيد عند وقوع المجيء منه، واذاقلت (ضربته مشدوداً) كان الشد هيئته عند وقوع الضرب له.

فان قيل: هل تقع الحال من الفاعل والمفعول معاً بلفظ واحد ؟

قيل يجوز والدليل عليه قول قيس بن معاذ:- [88] **[الطويل]**

تعلّقـتُ ليلـى وهـي ذاتُ مؤصّـدٍ ولـم يبـد ' للأتراب من ثـديها حجـمُ
صـغيرين نرعـى الـبهْمَ ياليـت أننـا إلـى اليوم لم نكبر ولم تكبر البهَمُ

فنصب (صغيرين) على الحال من التاء في (تعلقت) وهي فاعلة، ومن (ليلى) وهي مفعولة.

ومنه ايضاً قول عنترة:- (89) [الوافر]

متى ما تلقني فـرْديْنِ ترْجفْ   رَوانف ألْيَتيْكَ وتسْتَطارا

فنصب (فردين) على الحال من ضمير الفاعل والمفعول في (تلقني) وغير ذلك كثير جداً.

ومن المواضع التي ذكر فيها اكثر من شاهد شعري ايضاً باب (النداء)(90) حيث قيل: لم ألحقت الميم المشددة اخر الاسم (اللهمّ) ؟

قيل: اختلف النحويين في ذلك، فذهب البصريون إلى إنها عوض من (يا) التي للتنبية و(الهاء) مضمومة لانه نداء، ولهذا لا يجوز إن يجمعوا بين حرف النداء (يا) والاسم (اللهم) فلا يقولون (يااللهم) لئلا يجمعوا بين العوض والمعوض. وذهب الكوفيون الى أنها ليست عوضاً من (يا) وإنما الاصل فيه (ياالله آمنا بخير) إلا أنه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم، حذفوا بعض الكلام تخفيفاً، كما قالوا (أيش) والاصل فيه (أي شئ)، وقالوا (ويْلُمّة) والاصل فيه (ويل أمه) وهذا كثير في كلامهم فكذلك ههنا قالوا: والذي يدل على أنها ليست عوضاً عنها انهم يجمعون بينهما في الشعر، كقول الشاعر:. (91)

[الرجز]

إنـي إذا ما حَـدثُ ألمّـا   اقـول يـااللهمّ يـا اللهمّـا

وقال الاخر:. (92) [الرجز]

ومـا عليـك أن تقـولي كلمـا   صـليت أو سـبحت يـا اللهمـا

أرْددْ علينا شيخنا مسلما

حيث جمع الشعراء بين الميم والياء ولو كانت عوضاً عنها لم يجمع بينهما لان العوض والمعوض لا يجتمعان.

ونلاحظ الانباري رحمه الله انه يذكر بيتين من الشعر لا لأنهما مسألة عفوية، ولكنه يذكرها لان اغلبها شواهد ومن ذلك ما قاله في باب (ما لا ينصرف)[93] في قوله: إن قال قائل: كم العلل التي تمنع من الصرف ؟

قيل تسع، وهي: وزن الفعل، والوصف، والتأنيث، والإلف والنون الزائدتان، والتعريف، والعجمة، والعدل، والتركيب، والجمع، ويجمعها بيتان من الشعر وهما:- [البسيط]

جمعُ ووصفُ وتأنيثُ ومعرفةُ وعجمةُ ثم عدلُ ثم تركيبُ
والنونُ زائدة من قبلها ألف ووزن فعل وهذا القول تقريبُ

فالمؤلف جمع هذه العلل وذكرها في شاهد شعري وكان هذا خير ما فعله لأن هذاهو ما يسمى بالشعر التعليمي والذي يكون غرضه للتعليم فقط.

ثالثاً:. ايراد اكثر من شاهد شعري في المسألة الواحدة:.[94]

ومن ذلك ما ذكره في اشتقاق الاسم [95] حيث قال: الاصل فيه (سمْو) الا أنهم حذفوا الواو من أخره، وعوضوا الهمزة في أوله فصار اسماً وزنه (أفع) كما في (ابنا – بنو) بما انهم حذفوا الواو من (سمو) والذي هو (لام) الكلمة وعوضوا الهمزة في أوله فقالوا: اسم، فدل على انه مشتق من السمو لا من السمة.

ومما يؤيد أنه مشتق من السّمو لا من السّمة أنه قد جاء في اسم: (سُمَى على وزن: هُدًى) والاصل فيه (سُمَوُ) إلا أنه لما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبوها ألفاً لسكونها وسكون التنوين فصار (سمى).

وفي الاسم خمس لغات:اِسْمٌ، وأَسْمٌ، وسِمٌ، وسُمٌ، سُمىً.

قال الشاعر:. [96]   [الرجز]

باسم الذي في كل سورة سُمُهُ

وقال الاخر:. [97]   [الرجز]

وعامنـــــا أعجَبَنَـــــا مُقَدّمـــــهْ   يُـدْعى أبـا السـمح وقرضـابٌ سِـمُهْ

وقال الاخر:. [98]   [الرجز]

والله اســــماك سُــــمىً مباركـــا   آثـــــرك الله بــــــه إيثاركـــــا

ومنه ما ذكره في باب (كان وأخواتها) [99] حيث قال على كم وجه تأتي كان وأخواتها؟

قيل: على خمسة أوجه:-

الوجه الأول: أنها تكون ناقصة فتدل على الزمان المجرد عن الحديث، نحو (كان زيدُ قائماً) ويلزمها الخبر.

الوجة الثاني:. انها تكون تامة فتدل على الزمان والحدث كغيرها من الافعال الحقيقية ولا تفتقر الى خبر نحو قوله تعالى: ((وإن كان ذو عُسرة فنظرة الى ميسرة)) [100]

أي: حدث ووقع، ومنه قول الشاعر:. [101]   [الطويل]

فدى لبني ذهل بن شيبان ناقتي   إذا كان يوم ذو كواكب أشهبُ

أي: حدث ووقع، منه قول الاخر:. (102) [الوافر]

إذا كـــان الشـــتاء فـــأدفئوني فـــأن الشـــيخ يهدمـــه الشـــتاءُ

أي: حدث الشتاء.

الوجه الثالث:. أن يجعل فيها ضمير الشأن والحديث فتكون الجملة خبرها نحو: (كان زيد قائم) أي كان الشأن و الحديث زيد قائم. ومن ذلك قول الشاعر:- (103)

[الطويل]

إذا متُ كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت أصنع

أي كان الشأن والحديث للناس صنفان.

الوجه الرابع:- فتكون زائدة غير عاملة نحو (زيد كان قائم) أي (زيد قائم) وكما قال الشاعر:- (104) [الطويل]

سَـــرَاةُ بنـــي أبـــي بكـــر تســـامى علـــى كـــان المســـومة العـــرابِ

وقول الفرزدق:- (105) [الوافر]

فكيـــف أذا مـــررت بـــدار قـــوم وجيـــران لنـــا كـــانوا كـــرام

الوجه الخامس:–ان تكون بمعنى(صار)كقوله تعالى ((فكان من المغرقين))[106]
أي(صار) وقول عمرو بن احمر:.[107] [الطويل]

بتيهـــاء قفـــر و المطـــيُ كأنهـــا قطا الحزن قد كانت فراخاً بيوضها

أي صارت فراخا بيوضها.

الفصل الثاني

القياس

القياس لغة:. يعني التقدير، قال الجوهري: قسْتُ الشيى: قدرته على حاله ويقال بينهما قيس رمح، وقاس رمح، أي قدر رمح[108] وقال الزمخشري: ((وقاس الطبيب الشجّة بالمقياس: بالمحراف: قدر غورها)) [109] وهو مصدر قايست الشيى مقايسة وقياساً)) [110].

واما اصطلاحاً فقد حده علي بن عيسى الرماني على انه (الجمع بين اول وثاني يقتضيه في صحة الاول صحة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول)[111].

وقيل:(حمل فرع على أصل بعلة، وأجراء حكم الاصل على الفرع)[112].

إما المعاصرون فقد حدته الدكتورة خديجة الحديثي على انه: (حمل مجهول على معلوم، وحمل غير المنقول على ما نقل، وحمل ما لم يسمع على ما سمع في حكم من الأحكام وبعلة جامعة بينها) [113]

وأركانه أربعة: فرع، واصل، وعلة، وحكم [114]. ومما تجدر الإشارة اليه ان القياس يجوز في اللغة لان جمهور العلماء من اللغويين ذهبوا اليه واقروه وهولاء هم القدوة و الحجة في اللغة، يزداد عليه انه لولا هذه المقاييس لضاقت اللغة على الناطق بها، فالقياس طريق يسهل الوصول الى اللغة. [115]

أولاً: بيان ما كان على القياس:– [116]

من ذلك ما أورده في باب (خبر المبتدأ)[117] في قوله اذا كان خبر المبتدأ جملة لا بد من احتوائها على ضمير يعود الى المبتدأ فتقول (زيدّ أبوه منطلق) فيكون الضمير (الهاء) في (أبوه) عائد على المبتدأ، فأما قولهم (السمن منوان بدرهم) ففيه ضمير محذوف يرجع الى المبتدأ و التقدير فيه (منوان منه بدرهم) وإنما حذف منه تخفيفاً للعلم به. ولو قلت (زيدُ انطلق عمرو) لم يجز قولاً واحداً،

فلو اضفت الى ذلك: (اليه) او (معه) صحت المسألة لانه قد رجع من إليه او معه ضمير الى المبتدأ وعلى هذا قياس كل جملة وقعت خبراً لمبتدأ وأنما وجب ذلك ليربط الكلام الثاني بالأول، ولو لم يرجع منه ضمير الاول لم يكن أولى به من غيره، فتبطل فائدة الخبر.

ثانياً:. بيان ما يقتضيه القياس:- [118]

وذلك ما أورده في باب (ما لم يسمى فاعله) [119] في قوله: فان قيل لم كسروا أول المعتل نحو (قيل وبيع) ولمْ يضموه كالصحيح ؟
قيل: كان القياس يقتضيى أن يجري المعتل مجرى الصحيح في ضم أوله وكسر ثانية،إلا انهم استثقلوا الكسرة على حرف العلة فنقلوها الى القاف فانقلبت الواو ياء لسكونها و انكسار ما قبلها كما قبلوها في: ميعاد، وميقات، وميزان، واصلها: موعاد، وموقات، وموزان، لأنها من الوعد و الوقت والوزن واما الياء فتثبيت لا نكسار ما قبلها على انه من العرب من يشير الى الضم تنبيها على أن الاصل في هذا النحو هو الضم ومن العرب من يحذف الكسرة ولا ينقلها ويقر الواو لانضمام ما قبلها ويقلب الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها كقول رؤبة بن العجاج:- [120]

(الرجز)

ليت وهل ينفع شيئاً ليت ليت شباباً بوع فاشتريتُ

أراد:. بيع، فقلب (الياء) (واواً) لسكونها وانضمام ما قبلها كما قلبوها في نحو (موسر، وموقن) والأصل:(مُيْسر،ومُيْقن) لأنهما من اليسر واليقين إلا انه لما وقعت الياء ساكنة مضموماً ما قبلها قلبوها (واواً).

ثالثاً:. بيان ما هو أقيس:. [121]

وذلك ما أورده في باب (النداء) [122] حيث قال: ان قيل لماذا جاز في وصف المنادى الرفع والنصب نحو: (يازيدُ الظريفُ والظريفَ) ؟

قيل: جاز الرفع حملاً على اللفظ، والنصب حملاً على الموضع و الاختيار عند الانباري هو النصب، لان الاصل في وصف المبني هو الحمل على الموضع لا على اللفظ. فان قيل: فلم جاز الحمل ههنا على اللفظ وضمة زيد ضمة بناء، وضمة الصفة ضمة إعراب؟

قيل: لان الضم لما اطرد في كل اسم منادى أشبه الرفع للفاعل لا طراده فيه، فلما أشبه الرفع، جاز ان يتبعه الرفع، غير أن هذا الشبه لم يخرجها من كونها ضمة بناء، وأن الاسم مبني، فلهذا كان الاقيس هو النصب

رابعاً:. بيان ما كان على غير القياس:. [123]

وذلك ما ذكره في باب (الترخيم) [124] عند ما يذكر الخلاف بين البصريين و الكوفيين على ترخيم الثلاثي حيث قال البصريون أنه لا يجوز ترخيمه وذلك لان الترخيم إنما دخل لأجل التخفيف وما كان على ثلاثة أحرف فهو في غاية الخفة،

وذهب الكوفيون الى أنه يجوز ترخيمه إذا كان أوسطه متحركاً وذلك نحو قولك في (عُنُق): (ياعُنَ) لأن في السماء ما يماثله ويضاهيه نحو (يد، غد، دم،) والاصل فيه (يدي، غدو، دمو) بدليل قولهم (دموان) فرد الانباري على قولهم هذا من وجهين:.

الوجه الاول: ان الحذف في هذه الأسماء قليل الاستعمال بعيد عن القياس أما قلته في الاستعمال فظاهر لأنها كلمات يسيرة معدودة واما بعده عن القياس فلأن القياس يقتضي ان حرف العلة اذا تحرك وانفتح ما قبله يقلب ألفاً ولا يحذف فلما حذفوا ههنا من(دمو) دل على انه على خلاف القياس.

الوجه الثاني: انهم لما حذفوا الواو والياء من (غد، يد، دم) لاستثقال الحركات عليها لأن الاصل فيها (يَدَيٌ، غَدَوٌ، دَمَوٌ) وأما في باب الترخيم فانما وقع الحذف

فيه على خلاف القياس لتخفيف الاسم الذي كثرت حروفه. ولم يوجد ههنا لأنه في غاية الخفة فلا حاجة بنا الى تخفيفه بالحذف.

خامساً:. بيان ما لا قياس عليه:. [125]

اورد الانباري في باب (إن واخواتها)[126] الاختلاف في العطف على الموضع قبل ذكر الخبر.

قيل: اختلف النحويون في ذلك، فذهب البصريون الى أنه لا يجوز ذلك على الاطلاق واما الكوفيون فأختلفوا في ذلك فذهب الكسائي الى أنه يجوز ذلك على الاطلاق سواء تبين فيه عمل (إن) أولم يتبين نحو (إن زيداً وعمرو قائمان وانك وبكر منطلقان) وذهب الفراء الى أنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يتبين فيه عمل (إن) واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ((ان الذين آمنوا والذين هادوا و الصابئون والنصارى)) [127] فعطف (الصابئيين) على موضع (إن) قبل تمام الخبر وهو قوله: ((من آمن بالله واليوم الاخر)) [128] ومما حكي عن بعض العرب أنه قال (إنك وزيد ذاهبان) وقد ذكره سيبويه في (الكتاب).

والصحيح ما ذهب اليه البصريون وما استدل به الكوفيون فلا حجة لهم فيه وأما قوله تعالى: ((إن الذين آمنو والذين هادوا والصابئون)) فلا حجة لهم فيه من وجهين:.

الوجه الاول: إنا نقول في الآية تقديم و تأخير والتقدير فيه: (ان الذين آمنوا والذين هادوا ومن آمن بالله واليوم الاخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون و النصارى كذلك).

الوجه الاخر: أن يجعل قوله تعالى: ((من آمن بالله واليوم الاخر)) خبر الصابئين والنصارى)، وتضمر (للذين امنوا والذين هادوا) خبراً مثل الذي أظهرت (للصابئين والنصارى)،ألا ترى أنك تقول (زيدُ وعمرو قائم) فتجعل (قائما) خبراً لـ(عمرو) وتضمر لـ(زيد) خبراً آخر مثل الذي أظهرت لـ (عمرو) وإن

شئت جعلته خبراً لـ(زيد) وأضمرت لـ (عمرو) خبراً. كما قال الشاعر بشر بن أبي خازم:. [129] [الوافي]

وإلا فاعلموا أنا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق

وإن شئتٍ جعلت قوله (بغاة) خبراً للثاني وأضمرت للأول خبراً وان شئت جعلته خبراً للأول وأضمرت للثاني خبراً على ما بينا.

وإما قول بعض العرب (إنك وزيد ذاهبان) فقد ذكر سيبويه إنه غلط من بعض العرب وجعله بمنزلة قول زهير بن ابي سلمى:. [130] [الطويل]

بدا لي أني لستُ مُدْرِكَ ما مضى ولا سابق شيئاً اذا كان جائيا

فقال (سابق) بالجر على العطف، وان كان المعطوف عليه منصوباً لتوهم حرف الجر فيه، وكذلك قول الاخر:. [131] [الطويل]

مشائيمُ ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعِبٍ إلا بِبَيْنٍ غرابُها

فقال (ناعب) بالجر بالعطف على (مصلحين) لانه توهم أن الباء في (مصلحين) موجودة ثم عطف عليه مجروراً وإن كان منصوباً، ولا خلاف إن هذا نادر ولا قياس عليه، فكذلك ههنا.

سادساً:. لا يجوز القياس على الشاذ:. [132]

وذلك ما ذكره الانباري في باب (الندبة)، [133] في قوله: لم لحقت ألف الندبة آخر المضاف إليه، نحو: (ياعبد الملكاه) ولم تلحق آخر الصفحة نحو: (يا زيد الظريفاه) ؟

قيل لأن ألف الندبة إنما تلحق ما يلحقة تنبيه النداء، والمضاف والمضاف اليه بمنزلة شئ واحد، والدليل على ذلك انه لا يتم المضاف الا بذكر المضاف اليه ولا بد مع ذكر المضاف من ذكر المضاف اليه، الا ترى انك لو قلت في: (غلام ٌ زيد، وثوب خز): (غلام، ثوب) لم يتم الا بذكر المضاف إليه، فلما كان المضاف والمضاف اليه بمنزلة الشئ الواحد، جاز ان تلحق ألف الندبة آخر المضاف إليه، وأما الصفة فليست مع الموصوف بمنزلة شئ واحد، فلهذا لا يلزم ذكر الصفة مع الموصوف، بل أنت مخير في ذكر الصفة إن شئت ذكرتها وان شئت لم تذكرها. فإذا قلت: (هذا زيد الظريف) فانك مخير في ذكر الصفة، ان شئت ذكرتها وإن شئت لم تذكرها، فبذلك يتبين لنا ان الصفة والموصوف ليسا بمنزلة شيء واحد وبما انهما ليسا بمنزلة شيء واحد وجب ألا تلحق ألف الندبة الصفة بخلاف المضاف اليه.

وقد ذهب بعض الكوفيون ويونس بن حبيب البصري الى جواز الحاقها بالصفة حملاً على المضاف اليه، ويحكون عن بعض العرب أنه قال: (واعديما واجُمْجُمَتَيَّ الشَا مِيَّتَيناه) وهذا شاذ لا قياس عليه.

الفصل الثالث

الإجماع

والمقصود به أجماع آهل البلدين، أي نحاة البصرة و الكوفة ما لم يخالف نصاً او قياساً [134]. ويراد به: الاتفاق، أي ان هذا الإجماع حجة متى استند الى النصوص الصحيحة والثابتة، او المقيس عليها او صحة قاعدة ما فأن لم يكن مستنداً الى شئ من ذلك فلا حجة فيه.

لم يتوقف الانباري على الاستشهاد بالمسائل الخلافية التي جرت بين النحاة على قواعد اللغة بل استشهد بالمسائل التي اجمع او تفق النحاة عليها وعلى صحتها، وصحة اثباتها وجعلها في سياق قواعد اللغة.

أولاً:. بيان ما كان على الإجماع:.

ومن ذلك ما ذكره الانباري في (باب التعجب) [135] في قوله فان قيل هل (أحسن) فعل او اسم ؟

قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون الى انه فعل ماض واستدلوا على ذلك من ثلاثة اوجه:- الوجه الأول:- قالوا الدليل على أنه فعل أنه اذا وصل بياء الضمير فان نون الوقاية تصحبه، نحو: (ما أحسنني) فلما دخلت هذه النون عليه دل على انه فعل.

الوجه الثاني: قالوا الدليل على أنه فعل أنه ينصب المعارف والنكرات، و (أفعل) اذا كان اسماً إنما ينصب النكرات خاصة على التمييز. نحو (هذا أكبر منك سناً، واكثر منك علماً) فلما نصب ههنا المعارف دل على انه فعل ماض.

الوجه الثالث:- الدليل على أنه فعل ماض أنه مفتوح الآخر فلو لم يكن فعلاً لما كان لبنائه على الفتح وجه، إذ لو كان اسماً، لكان يجب أن يكون مرفوعاً لوقوعه خبراً لما قبلة بالإجماع، فلما وجب أن يكون مفتوحاً دل على أنه فعل ماض.

ثانياً:. بيان ما كان ممتنعاً بالاتفاق:-.

وذلك ما اورده الانباري في باب (التوكيد)[136] في قوله، فان قيل: هل يجوز توكيد النكرة ؟

قيل: إن كان التوكيد بتكرير اللفظ جاز توكيد النكرة وتوكيد المعرفة، نحو (جاءني رجل رجل) وإن كان التوكيد بتكرير المعنى فقد اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون الى أنه لا يجوز وذلك لان كل واحد من هذه الألفاظ التي يؤكد بها معرفة، فلا يجوز ان يجري على النكرة تأكيداً، كما لا يجوز ان يجري عليها وصفا.

وذهب الكوفيون الى انه يجوز واستدلوا على جوازه بقول الشاعر: [137] [البسيط]

لكنّه شاقَهُ أنْ قيل ذا رجبُ   ياليتَ عِدَّةَ حوْلٍ كُلّهِ رَجَبُ

فجر (كلاً) على التوكيد بحول، وهذا نكرة واستدلوا أيضا بقول الشاعر:[138] [الرجز]

إذا القعودَ كرّ فيها حفدا   يوماً جديداً كله مطردا

فأكد(يوما) وهو نكرة بـ(كله) واستدلوا ايضاً بقول الاخر:[139]

[الرجز]

قد صرت البكرت يوماً اجمعا

وما استدلوا به من هذه الآبيات لا حجة فيه، اما قول الشاعر (ياليت عدة حول كله رجبا) فالرواية (ياليت عدة حول كله رجبُ) بالاضافة وهو معرفة لا نكرة و (رجبا) منصوب فان القصيدة منصوبة.

اما قول الاخر (يوما جديداً كله مطردا) فيحتمل ان يكون تاكيد للمضمر في (جديد) والمضمرات لا تكون الا معارف. وكان أولى لأنه اقرب إليه اليوم.

فعلى هذا يكون الانشاد بالرفع. واما قول الاخر: (قد صرت البكرة يوماً اجمعا) فلا يعرف قائله فلا تكون فيه حجة. ثم لو صحت هذه الابيات على ما اورده فلا يجوز الاحتجاج بها لقلتها وشذوذها في بابها. والشاذ لا يحتج به.

الفصل الرابع
استصحاب الحال

الاستصحاب: هو إبقاء ما كان على ما كان عند عدم دليل النقل عن الاصل وهو معتبر. كبقاء الأسماء على الأعراب، والأفعال على البناء، وحتى يوجد الناقل، وكذا البساطة في (كمْ و إذن) فلا مطالبة عليه، بخلاف مدعي الخروج عن الاصل فالتمسك بالأصل هو التمسك باستصحاب الحال. كأن يقال: لا تعمل حروف الجر محذوفة دون عوض. وكذا يقال: الاصل في الفعل الدلالة على الحدث والزمان، فلا يقبل سلب' الحدث عن كان الناقصة الا بدليل. (140)

وكذا الاصل في البناء السكون وفي الحروف عدم الزيادة وفي الأسماء التصرف والتذكير والتنكير، وقبول الإضافة والاسناد، وكذا لما كان الظاهر بعد لولا مرفوعاً استصحب في النحو: لولاك.

ولضعف دليل الاستصحاب لم يثبت مع المعارض، كشبه الحرف في البناء، وشبه الفعل في منع الصرف، فالاعتراض عليه بذكر دليل يدل على زواله، وجوابه يمنع الزوال، مثلا يستدل الكوفي على اعراب الامر: بأن المضارع زال استصحاب حال بنائه بشبه الاسم، والامر مقتطع منه فيعرب، فيجيب البصري: بمنع كونه مقتطعا منه،فما توهمه دليلا لم يثبت، والاصل في الافعال البناء فنتمسك بالاصل استصحاب بالحال (141)

ومن امثله ما ذكره في استصحاب الحال في باب (المبتدا) (142) من قوله فان قيل: فلم جعلتم التعري عاملاً وهو عبارة عن عدم العوامل ؟

قيل: لأن العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة، وإنما هي إمارات وعلامات فإذا ثبت أن العوامل في محل الاجماع انما هي إمارات وعلامات تكون بعدم الشئ كما تكون بوجود شئ ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما على الاخر لكنت تصبغ احدهما وتترك صبغ الاخر فيكون عدم الصبغ في احدهما كصبغ الاخر، فيتبين بهذا أن العلامة تكون بعدم الشئ كما تكون بوجود الشئ وإذا ثبت هذا جاز ان يكون التعري من العوامل اللفظية عاملاً.

الخاتمـة

اعتمد اللغويون و النحويون على ادلة اقاموا عليها دراستهم ومنها السماع والقياس و الاجماع واستصحاب الحال وهي عماد الادلة اذ عليها التعويل في اثبات الاحكام النحوية و اللغوية وظواهرها واستدلالاتها وابانة الاصول النحوية للمفردات والتراكيب.

وفيما يلي توضيح لموقف الانباري من تلك الادلة:.

1- السماع كان من اهم الادلة الصناعية عند الانباري من خلاله يرد ويعتمد في الاستدلال و الاستنباط كما هو حال اغلب النحويين.

2- اكثرمن الاستشهاد بالنصوص القرآنية والنصوص الشعرية، الا انه لم يستشهد بالنصوص النثرية الا في مواضع قليلة جداً. اما الحديث النبوي الشريف. فقد اعتمد عليه الانباري في الاستدلال النحوي في ثلاثة واضع فقط.

3- نجده يستشهد بشعر الجاهليين و المخضرمين و الاسلاميين، ولا يستشهد بشعر المولدين مقتفيا بذلك اثر النحويين الاوائل.

4- اما الاجماع فقد كان دليلاً اذا اعتمد الانباري على بعض ادلة الاجماع ولم يذكر اركانه كاملة.

5- لقد اولى الانباري القياس عناية و اهتماما في كتابه أسرار العربية، اذ قاس على اشياء ومنع اشياء أخرى.

6- اما استصحاب الحال فلم يكن له حصة واضحة في الكتاب مما يدل على ان الانباري لم يعتمد عليه كما اعتمد على الادلة الاخرى.

الهوامش

1. لمع الادلة 81.
2. الاقتراح في علم أصول النحو 48.
3. معاني القرآن وأعرابه 120/2.
4. معاني القرآن 14/16.
5. الشواهد والاستشهاد في النحو 202/201.
6. ينظر أسرار العربية: 86 -87 -88 -90 -95 -97- 100 -101 -109 -110 -125 -142 -144 -148 -153 -159.
7. ينظر أسرار العربية 42.
8. سورة الرحمن، ايه 72.
9. ديوان كثير عزة 369- لسان العرب (قصر)
10. ينظر إسرار العربية 109 -110.
11. سورة البقرة 256.
12. ديوان حاتم الطائي 224، خزانة الأدب 123/3، شرح المفصل 54/2، لسان العرب (عور).
13. ينظر اسرار العربية 181.
14. شرح ديوان حسان بن ثابت 427.
15. سورة سبأ، 37.
16. ينظر أسرار العربية 165- 166.
17. سورة يونس، ايه 58.
18. ينظر اسرار العربية 51.
19. سورة الاسراء، آية 70.
20. سورة فصلت، آية 11.
21. سورة يوسف، آية 4.
22. ينظر اسرار العربية 96- 97.

23. سورة البقرة، آية 46.
24. سورة الكهف، آية 53.
25. سورة التكوير، آية 24.
26. ينظر اسرار العربية: 95 – 97 – 101 – 119.
27. ينظر اسرار العربية 95.
28. سورة المائدة، آية 69.
29. ينظر اسرار العربية 191– 192.
30. سورة الأنعام، آية 154.
31. سورة البقرة، آية 26.
32. سورة مريم، آية 69.
33. سورة آل عمران، آية 159.
34. البرهان في علوم القرآن 318/1، الاتقان في علوم القرآن 1 /222.
35. الشواهد و الاستشهاد في النحو 225.
36. النشر في القراءات العشر 16 / 9.
37. سورة الحشر، آية 7.
38. المحتسب 1 / 32 – 33.
39. ينظر اسرار العربية 23.
40. سورة الزخرف، آية 77.
41. ينظر الجامع لأحكام القرآن 16 / 101، تفسير البيضاوي 1 / 153، فتح القدير 4 / 804.
42. ينظر اسرار العربية 97.
43. سورة التكوير 24.
44. ينظر جامع البيان 12 / 473، الجامع لأحكام القرآن 19 / 209.
45. ينظر اسرار العربية 192.
46. سورة الأنعام، آية 154.

47. ينظر جامع البيان 5 / 401، روح المعاني 8 / 60، الجامع لأحكام القرآن 1 / 283.
48. ينظر روح المعاني 2 / 263، فتح القدير 80 / 60.
49. ينظر اسرار العربية 118.
50. سورة يوسف، آية 31.
51. جامع البيان 7 / 189، الجامع لأحكام القرآن 9 / 177.
52. ينظر اسرار العربية: 31 – 100 – 166.
53. ينظر اسرار العربية 31.
54. سنن ابن ماجه 1 / 602، مسند احمد 4 / 192.
55. ينظر اسرار العربية 100.
56. صحيح البخاري (صوم باب 10 / 10) و (نكاح باب 3 / 3)، مسلم (صوم حديث رقم 1).
57. من أسرار التنزيل 87.
58. الاقتراح في علم أصول النحو 70.
59. الصاحبي 275.
60. ينظر اسرار العربية: 42 – 44 – 46 – 63 – 72 – 114.
61. ينظر اسرار العربية 31.
62. سنن ابن ماجه 1 / 602، مسند احمد 4 / 192.
63. شرح أبيات سيبويه 2 / 301، لسان العرب (عرب، صمم، طسن).
64. ينظر اسرار العربية 133.
65. ديوان زهير 214 – الأنصاف 1 / 347.
66. ينظر اسرار العربية: 69، 72.
67. ديوان امرى القيس 38، لسان العرب (شمل).
68. الاغاني 17 / 131، شرح أبيات سيبويه 1 / 340.
69. ينظر اسرار العربية 69.
70. ديوان حسان 128، الأنصاف 1 / 97.

71. ينظر اسرار العربية 178.
72. ديوان الحطيئة 164، أوضح المسالك 4 / 310، الاغاثي 2 / 156.
73. ينظر اسرار العربية: 45، 74، 87، 91، 117، 138، 153.
74. اسرار العربية 91 – 92.
75. ديوان الفرزدق 1 / 185، الجنى الداني 89.
76. ينظر اسرار العربية 145.
77. ديوان جرير 143 ، الجنى الداني 552.
78. ينظر اسرار العربية: 74 ، 141.
79. ينظر اسرار العربية 74.
80. عجز بيت لأخطل في ديوانه 263 ، وصدره: (فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها)
81. ينظر أسرار العربية 115 – 116.
82. عجزبيت للنابغة في ديوانه 106، وصدره: (ونأخذ بعده بذناب عيش).
83. ينظر اسرار العربية 142.
84. سورة الأعراف، آية 58.
85. جزء من عجز بيت للنابغة في ديوانه 14. و البيت كاملاً:

وفقت فيها أصلاناً أسائلها   عيت جواباً بالربع من احد.

86. ينظر اسرار العربية 44، 101 ، 178.
87. اسرار العربية 111.
88. ديوان مجنون ليلى 186.
89. ديوان عنترة 234.
90. ينظر اسرار العربية 130 –131.
91. الرجز لابي خراش في الدرر 3 / 41، المقاصد النحوية 4 / 216. اوضح المسالك 4 / 31.
92. الرجز بلا نسب في الانصاف 1/ 342، خزانة الادب 2 / 296.
93. اسرار العربية 161.

94. ينظر اسرار العربية: 72، 87، 92، 96، 107، 110، 115، 129، 133، 139، 140، 141، 145، 146، 153، 174.
95. ينظر اسرار العربية 24 – 26.
96. الرجز بلا نسب في الانصاف 1 / 16، شرح المفصل 1 / 24.
97. الرجز بلا نسب في الانصاف 1 / 16، شرح المفصل 1 / 24.
98. الرجز بلا نسب في الانصاف 1 / 15، شرح المفصل 1 / 24.
99. ينظر اسرار العربية 85 – 87.
100. سورة البقرة، اية 208.
101. البيت لمقاس العائذي في الازهية 186، شرح المفصل 7 / 98، لسان العرب (كون)
102. البيت للربيع بن ضبع في الازهية 184، خزانة الادب 7 / 381.
103. البيت للعجير السلولي في الازهية 190، خزانة الادب 9 / 72.
104. خزانة الادب 9 / 207، شرح المفصل 7 / 98.
105. ديوان الفرزدق 2 / 290، خزانة الادب 9 / 217.
106. سورة هود، اية 43.
107. ديوان عمرو بن احمر 119، خزانة الادب 9 / 201 ، شرح المفصل 7 / 102.
108. الصحاح (قيس).
109. أساس البلاغة (قيس).
110. لمع الادلة 93.
111. الحدود في النحو 38.
112. لمع الادلة 93.
113. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه 231.
114. ينظر لمع الادلة 93، الاقتراح في علم أصول النحو 96.
115. القياس في اللغة العربية 23 – 24.
116. ينظر اسرار العربية: 60، 109، 125، 196.

117. اسرار العربية 59.
118. ينظر اسرار العربية 127.
119. ينظر اسرار العربية 67 – 68.
120. الرجز لرؤية بن العجاج في إصلاح المنطق 136، لسان العرب (ليت).
121. ينظر أسرار العربية 177 – 179.
122. ينظر اسرار العربية 127.
123. ينظر اسرار العربية 94.
124. ينظر اسرار العربية 132.
125. ينظر اسرار العربية: 100، 107، 167، 174.
126. ينظر اسرار العربية 95 – 96.
127. سورة المائدة، اية 69.
128. سورة المائدة، اية 69.
129. ديوان بشر بن ابي خازم 165، الانصاف 1 / 190.
130. ديوان زهير 287، خزانة الادب 8 / 492.
131. البيت للأحوص الرياحي (عبد الله بن محمد الأنصاري) في الانصاف 1 / 193، خزانة الادب 4 / 158.
132. ينظر اسرار العربية: 102، 178، 186، 197، 212.
133. اسرار العربية 135.
134. ينظر ارتقاء السيادة في علم أصول النحو 55.
135. ينظر اسرار العربية 77.
136. ينظر اسرار العربية 154 – 155.
137. البيت لعبد الله بن مسلم الهذلي في شرح إشعار الهذليين 2 / 910، وبلا نسب في الانصاف 2 / 451.
138. الرجز بلا نسب في الانصاف 2 / 452، خزانة الادب 5 / 170، شرح المفصل 3 / 45.
139. الرجز بلا نسب في الانصاف 2 / 455، خزانة الادب 1 / 181.

140. ارتقاء السيادة في علم أصول النحو 97.
141. ارتقاء السيادة في علم أصول النحو 98.
142. ينظر اسرار العربية 56.

قائمة المصادر

1- القرآن الكريم
2- الاتقان في علوم القرآن الكريم – للزركشي، تحقيق، محمد ابو الفضل ابراهيم، ط2، عيسى البابي الحلبي 1391هـ 1972م.
3- الازهية في علم الحروف – للهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، ط1، 1981 م.
4- الأغاني –لأبي فرج الأصفهاني – المؤسسة المصرية –القاهرة،لات
5- الاقتراح في علم أصول النحو، لليسوطي، تحقيق: احمد محمد قاسم، ط 1، مطبعة السعادة بمصر، 1396هـ – 1976م.
6- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين، تأليف: الإمام كمال الدين ابي البركات عبد الرحمن بن محمد بن ابي سعيد الانباري النحوي، المولود في سنة 513 هـ و المتوفى في سنة 577 هـ.
7- ارتقاء السيادة في علم الاصول النحو، للشيخ يحيى الشاوي المغربي الجزائري، تحقيق، عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، ط 1، دار الانبار للطباعة والنشر، 1411هـ، 1990 م.
8- أساس البلاغة، للزمخشري، دار ومطابع الشعبي، القاهرة، 1960 م.
9- أسرار العربية، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الانباري، المتوفى سنة 577 هـ، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، منشورات دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط 1، 1418 هـ، 1977 م.
10- إصلاح المنطق، ليعقوب بن اسحاق، تحقيق: احمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، ط 1، 1987 م.
11- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف: الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن احمد بن عبد الله بن هشام الانصاري، المصري (ت 761 هـ)، دار الجيل، بيروت 1979.
12- البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم، ط2، عيسى البابي الحلبي، 1391 هـ – 1972 م.

13- تفسير البيضاوي – للأمام القاضي البيضاوي – دار الكتب العلية، بيروت، لبنان، ط 1،1408 هـ – 1988 م.

14- الجامع لأحكام القرآن، محمد بن احمد بن ابي بكر القرطبي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1985.

15- جامع البيان عن تأويل آي القرآن لابي جرير الطبري، دار الفكر بيروت، لبنان، د ت.

16- الجنى الداني في حروف المعاني، تأليف: حسن بن قاسم المرادي (ت749هـ) تحقيق: طه محسن 1396 هـ – 1976 م.

17- الحدود في النحو – للرزاني، تحقيق الدكتور مصطفى جواد يوسف يعقوب، ضمن كتاب (رسائل في النحو واللغة) دار الجمهورية بغداد، 1969 م.

18- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي (ت 1093هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة ط 3، 1989

19- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية للشنقيطي (ت 1331 هـ) دار المعرفة بيروت، ط2،1393 هـ – 1973م.

20- ديوان الأخطل – دار الكتاب العربي – بيروت، ط 1، 1992 م.

21- ديوان امرئ ألقيس – تحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم، دار المعارف، ط4، (د. ت).

22- ديوان بشر بن ابي خازم.

23- ديوان جرير بن عطية، تحقيق: نعمان أمين طه. دار المعارف بمصر، ط2، لات.

24- ديوان حاتم الطائي، صنعه يحيى بن مدرك الطائي، رواية هشام بن محمد الكلبي. دراسة وتحقيق: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي القاهرة، ط 2، 1990 م.

25- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: سيد حنفي حسنين، دار المعارف بمصر، 1977 م.

26- ديوان الحطيئة، رواية وشرح ابن السكيت – تحقيق: نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي، القاهرة ط 1 1987 م.

27- ديوان زهير بن ابي سلمى.

28- ديوان عمرو بن احمد.

29- ديوان عنترة بن شداد، تحقيق: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط 2، 1983 م.

30- ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت، لا ط، لا ت.

31- ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر، القاهرة، لا ط، لا ت.
32- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط 2 / 1985 م.
33- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم و السبع المثاني، محمد ابو الفضل الالوسي، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د، ت.
34- سنن ابن ماجه محمد بن يزيد، ابو عبدالله القزويني (ت 275هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر، بيروت.
35- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، الدكتورة خديجة الحديثي مطبوعات جامعة الكويت 1394 هـ - 1974 م.
36- شرح أبيات سيبويه، للسيرافي، دار المأمون للتراث. دمشق بيروت، 1979 م.
37- شرح أشعار الهذليين، صنعه أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، حققه عبد الستار احمد فراج، وراجعه محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة، لا ط، لا ت.
38- شرح ديوان حسان بن ثابت الانصاري. ضبط الديوان وصححه (عبد الرحمن البرقوقي)، دار الاندلس للطباعة و النشر والتوزيع بيروت.
39- شرح المفصل للشيخ موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش النحوي (ت 643 هـ) عالم الكتب بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة.
40- الشواهد و الاستشهاد في النحو، عبد الجبار علوان النايلة، ط 1 مطبعة الزهراء، 1396 هـ - 1976 م.
41- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، احمد بن فارس تحقيق: الدكتور مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة و النشر بيروت، لبنان، 1382 هـ - 1963 م.
42- الصحاح، للجوهري، تحقيق: احمد عبد الغفور عطار، القاهرة 1375 هـ - 1956 م.
43- صحيح البخاري للأمام ابي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري (ت256هـ)، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط 1 1425 هـ - 2004 م.
44- صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة احياء التراث العربي.
45- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية عن علم التفسير محمد بن علي الشوكاني، دار الكتب العربي، بيروت، لبنان،(د. ت)

46- القياس في اللغة العربية، محمد الخضر حسين، ط2، دار الحداثة للطباعة و النشر والتوزيع بيروت، لبنان، 1983.

47- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، لا ت.

48- لمع الأدلة، أبو البركات الانباري، مطبعة الجامعة السورية 1377 هـ – 1957 م.

49- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات و الايضاح عنها، لابن جني، تحقيق: علي النجدي.

50- مسند احمد للأمام احمد بن حنبل، ابو عبدالله الشيباني(ت241هـ) مؤسسة قرطبة – مصر.

51- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: الدكتور عبد الجليل عبدة الشبلي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1394هـ – 1974 م.

52- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: محمود بن احمد العيني، مطبوع مع خزانة الادب، دار صادر، لا ط، لا ت.

53- من أسرار التنزيل لفخري الدين الرازي، تحقيق: عبد القادر احمد عطا، مكتبة الكليات الازهرية، الازهر – القاهرة.

54- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري – اشرف على تصحيحه الاستاذ علي محمد الضياع دار الفكر. (د. ت)